العدد (1970) السنة الثامنة - الخميس (25) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

الإسـكـان

إحسان شمران الياسري

في ندوة أقيمت عام ٢٠٠١ واستمرت يومين، انتهت التوصيات إلى إن العراق يحتاج إلى خمسة ملايين وحدة سكنية.. وتأسست لهذا الغرض هيئة للإسكان إضافة إلى وزارة الإسكان.. وسمعنا في تلك الفترة عن البيوت الريادية التي لا تتطلب حديد التسليح أو (الشيلمان).. وتم تشييد اثنين او ثلاثة بيوت كنماذج..

وكما تعلمون، فإن تشكيلات وزارة الإسكان وتشكيلات التصنيع العسكري المماثلة في الاختصاص، كانت مشغولة بتشديد المنشآت الحكومية، كالقصور والجسور متعددة الطوابق والمدارس.. فلم يُشيد من الوحدات السكنية المستهدفة شيء.

عام ٢٠٠٣، حدث الانقلاب الكبير في كل شيء، فتوقف بناء القصور والجسور وتفرغت وزارة الاسكان للمهام المدنية.. ولأنني (أريد خاطر السيدة وزيرة الإسكان) فلن أتحدث عن إحصائيات، لأنني لا أملكها بالأحرى، ولكنني لم أبارك لحد الآن لأحدهم بتسلم وحدة سكنية من الوزارة.

في هذه اللحظة، أود أن اعلن براءتي من أي إنسان يرجو ان تحل الحكومة ازمة السكن وتوفر خمسة ملايين وحدة سكنية، لأنه شخص خائن للوطن وللحقيقة. فالمواطن صاحب الحاجة، والمستثمر الوطني، وبعده، وربما قبله المستثمر الاجنبي، هم الذين يبنون الوحدات السكنية المطلوبة.. وما يحتاجونه من الدولة بيئة استثمارية صحية، وتشريع متكامل لا تتقاطع فيه البيئة (وزارة البيئة) مع الدفاع مع المالية مع مجالس المحافظات.. ولا يتدخل به طمع مسؤول يبحث عن إيفاد يقدمه مستثمر اجنبي، أو مجلس محافظة يُقيل المحافظ لأنه أقنع شركة بالعمل في محافظته لحل أزمة السكن.

وربما نذهب لعملية جراحية، فيصدر تشريع يرفع اليد عن المستثمرين ويرفع القيود والضوابط باستثناء توفير الأمن للمستثمر والحماية له من الروتين والبيروقراطية والموظفين الفاسدين.

وإلا، فهل كان المغفور له الشيخ (زايد آل نهيان) ليس حكيماً عندما قال (دعهم يبنوا، فلن يأخذوا بُنيانهم عندما يرحلون)؟!

وعندها، سوف يبادر الجهاز المصرفي في هذه البيئة الآمنة، ويتولى تمويل البُناة وفق ضوابط وشروط ميسّرة، وتزدهر صناعة الإسكان بجميع مستلزماتها، ونقضي على البطالة ونعيش عيشة سعيدة على منوال الافلام الهندية..

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التاريـخ مـرة أخـرى هـل هـو صناعـة أم كتابـة؟

في البداية أنا سعيدة جدا بأن أجد من يعقب على مقال نشرته في جريدة المدى ، وهذا يدلل على إن المدى جريدة النخبة والمثقفين ، خاصة إن الموضوع يتعلق بالتاريخ وحساسيته ، وفي هذا الميدان بالذات أنا أحترم وجهة نظر الآخرين حتى وإن تقاطعت بشكل أو بآخر مع وجهة نظري ، ولكنني أحاول الابتعاد عن تسمية الأشياء بأسمائها قدر المستطاع خاصة ما يتعلق منه بمسألة الرؤية التاريخية، لهذا وجدت نفسي في حالة تتطلب مني أن أعلق على ما جاء في "إنصافاً للحقيقة.. ملاحظات بشأن (كتابة التاريخ أم صناعته؟)" للكاتب طارق الجبوري يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني الجاري، وحقيقة الأمر إن ما نشر لي في هذه الصفحة بتاريخ ١٨ نوفمبر تحت عنوان كتابة التاريخ أم صناعته ، هو مقال ضمن ملف باشرت جريدة المدى بطرحه عبر سلسلة مقالات لعدد من الكتاب العراقيين وكل منهم نظر إليه من زاوية بعينها، فيما كنت أنظر إليه من زاوية ربما غابت عن نظر الآخرين ، وهذه الزاوية تتمثل برؤيتي للتاريخ العربي بصورة عامة وتاريخ ما بين النهرين بصورة خاصة .

إيمان محسن جاسم

ويعرف الجميع بأن العرب يعتمدون الرواية بصورة كبيرة جدا في سرد الحوادث التاريخية بل وجعلوا بعض الأحداث دلالة تاريخية بدليل أنهم يقولون ولد الرسول الكريم محمد (ص) في عام الفيل وهذا يؤكد عدم اعتماد التقويم بل اعتماد الأحداث رغم وجود التقويم الميلادي آنذاك ووجود بعض المسيح في شبه جزيرة العرب ، وتجارة العرب مع الإمبراطوريات المجاورة لهم واحتكاكهم بها، ومع هذا لم يوثقوا بالتاريخ المعهود بل اعتمدوا ما يحصل من أحداث لتكون دلالة تاريخية ، وتنتهي بحدوث حالة جديدة حتى جاءت الهجرة النبوية لتشكل العلامة الأبرز في مسارات حركة التاريخ .

ومع هذا فإن التاريخ في بلاد العرب ارتبط بشكل كبير بالدين وسخر لخدمة ولاة الأمر خاصة إن فترة حكم الدولتين الأموية والعباسية طويلة جدا امتدت أكثر من ستة قرون هو عمر التاريخ الوسيط للعرب الذي انتهى بسقوط الدولة العباسية في بغداد ودولة الموحدين في المغرب العربي ، ولا يمكن لنا أن نتتبع وثائق تاريخية يمكن اعتمادها في تلك الحقبة، لأن التاريخ كما قلنا أرتبط ارتباطاً قوياً بالدين لدرجة إن هنالك آلاف الأحاديث النبوية الشريفة ظهرت في حقبة الدولة الأموية غير مسندة إسنادا قويا ومشكوكاً في صحتها بدرجة كبيرة جدا، في ما يتعلق بالدين فكيف يمكن توثيق التاريخ ، هذا التاريخ الذي ارتبط كما أشرنا بأمراء وولاة أمر غايتهم الأساسية تسخير الدين لصالحهم ؟

وهذا ليس لدى العرب والمسلمين فحسب بل هو موجود في أوروبا أيضا عبر ارتباط الكنيسة بالحكم في القرون الوسطى في أوروبا وما جرته من حروب وويلات تحت مسميات تاريخية – دينية ، فباسم المسيح شنت أكثر من ثماني حروب رفع الصليب فيها وسفكت فيها دماء غزيرة من أجل إرضاء الكنيسة ، حتى انتهى دورها وتقلص نفوذها وسط نمو التيارات العلمانية التي استطاعت فصل الكنيسة عن تسيير أمور الدولة في أوروبا.

وبالتأكيد فإنني أتفق مع الكاتب طارق الجبوري حول وجود مؤرخين استطاعوا توثيق مرحلتهم التاريخية ولكن ما نجده متداولا اليوم في مناهجنا الدراسية وعلى مستويات عالية تصل للتعليم الجامعي ورسائل الماجستير والدكتوراه يعتمد بشكل كبير جدا على ما كتبته أقلام الأنظمة السياسية وتداولته منذ ألف عام وأكثر لدرجة بإننا لم نعتبر حكم الدولة العثمانية للأمصار العربية والإسلامية والذي امتد أربعة قرون احتلالا شأنه شأن الاحتلال الصفوي والمغولي والفرنسي والانكليزي ، وقد اعتبر احتلالاً فقط بداية عام ٢٠١٠ !! ربما السبب يكمن في فكر وفلسفة صناع التاريخ وليس كتابه الذين لم يجدوا ثمة داع لوصف الدولة لعثمانية بالدولة المحتلة، رغم إن ممتلكاتها وصلت النمسا وقريبا من كوريا !! بينما يبرز هؤلاء الكتاب فترة الاحتلال الفرنسي لمصر والتي دامت ٣ سنوات بأنها احتلال ، وتم طردهم شر طردة من قبل محمد علي باشا الذي قدم لمصر معاونا لقائد الجيش العثماني المكلف بطرد الفرنسيين ، وتحول محمد علي إلى حاكم لمصر رغم انف الدولة العثمانية ، أي تم تبديل محتل بآخر لكنه مسلم !! لهذا عندما نقول ارتبط التاريخ بالدين لم ننطلق من فراغ بقدر ما هي ثنائية سخرها الحكام والولاة وأجادوا في صناعة تاريخ مغاير تماما لمسارات التاريخ الحقيقية .

وبالتالي وفي نهاية سنوات الرجل المريض (الدولة العثمانية) برزت تيارات قومية كما أشرنا سابقا تزامن وجودها مع بداية الحملات الأوروبية التوسعية الاستعمارية أيضا ، وهؤلاء أرسلوا الكثير من المستشرقين قضوا سنوات عديدة يتجولون ويكتبون ويؤرخون لدرجة إن الكثير من المصادر التاريخية التي نعتمدها في دراساتنا هي كتب مترجمة لهؤلاء المستشرقين الأجانب، وآخر ما صدر كتاب المدى حول بابل،وهي سلسلة كتب شهرية توزع مجاناً مع الصحف اليومية في العراق والكويت والإمارات ومصر .

نقول بروز تيارات قومية تزامن مع ضعف الدولة العثمانية مما مهد الطريق لتشكيل منتديات وملتقيات وجمعيات لمفكرين درسوا في أوروبا في فترة سطوع نجم القومية الألمانية سواء قبيل الحرب العالمية الأولى أو بعدها خاصة وان ألمانيا خاضت حربيين عالميتين وخسرتهما لاتباعها النهج القومي وحتى تحالفاتها في كلا الحربيين كانت مع مدارس فكرية وأيدلوجية قريبة منها جدا.

ومن الطبيعي أن يحمل المفكرون العرب أفكار الألمان أو غيرهم من الأوربيين ويتأثرون بها ويميلون إليهم تحت ضغط التخلص من احتلال باحتلال!! وهنا يمكننا أن نعطي مثالا قويا لا غبار عليه يتمثل بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ التي قادها الشريف حسين بن علي شريف مكة للتخلص من حكم بني عثمان بدعم بريطانيا له .

التنافـس علـى جـزر الكوريـل .. يعـود إلـى الواجهـة

عبد الله المدني

من بعد أزمتها السياسية والدبلوماسية مع جارتها الآسيوية الكبرى (الصين) في الشهر الماضي حول السيادة على جزر سينكاكو/دياويو، دخلت طوكيو مؤخرا في نزاع مماثل مع قوة عالمية أخرى، يوروآسيوية هذه المرة ممثلة في الاتحاد الروسي الذي ينازعها السيادة منذ قرون طويلة على جزر الكوريل.

والأخيرة، لمن لم يسمع بها، أرخبيل بركاني مكون من ٥٦ جزيرة صغيرة تمتد على مسافة ١٣٠٠ كيلومتر إلى الشمال الشرقي من مدينة "هوكايدو" اليابانية، وحتى مدينة "كامتشاتكا" الروسية في أقصى شمال المحيط الباسيفيكي. وعلى حين تسيطر موسكو سيطرة تامة على معظم جزر الأرخبيل منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، فإن طوكيو تنازعها السيادة على الجزر الأربع الرئيسية في أقصى الجنوب، زاعمة أنها جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني، بل وتطلق عليها وعلى باقي أخواتها اسما مختلفا هو "تشيشيما".

والإسم الأخير يعني باللغة اليابانية "أرخبيل الألف جزيرة"، فيما اسم "الكوريل" مستمد من لفظة "كور" التي تعني الرجل في لغة سكانها الأصليين من شعب الـ "الأينو".

تاريخياً، بدأ النزاع بين البلدين على هذا الأرخبيل في مطلع القرن التاسع عشر، حينما تنافست اليابان مع روسيا القيصرية حول السيادة عليه. لكن انتصار اليابانيين في الحرب الروسية – اليابانية التي دارت رحاها ما بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥ سمح لهم بالسيطرة التامة على جزر الأرخبيل منذ ذلك التاريخ وحتى صدور قرارات "موتمر بوتسدام" في أعقاب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، تلك القرارات التي سمحت لموسكو باستعادة الجزر المذكورة وضمها إلى أراضيها الشاسعة في آسيا.

والمعروف للمتابعين أن طوكيو التزمت الصمت طوال حقبة الحرب الباردة، بمعنى أنها لم تثر قضية أحقيتها بالسيادة – على الأقل – على الجزر الأربعة الأقرب إلى أراضيها، خصوصا في ضوء ما حدث في عام ١٩٥٦ حينما وقعت طوكيو وموسكو اتفاقية تقاسمتا بموجبها الجزر الأربع الجنوبية من أرخبيل الكوريل (جزيرتان لكل منهما). لكن طوكيو عادت إلى المطالبة بكامل الأرخبيل بمجرد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل تسعينات القرن المنصرم.

والجدير بالذكر أن سياسة الحكومات اليابانية المتعاقبة في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي، ودخول خليفته (روسيا الاتحادية) في أزمات إقتصادية وفوضى سياسية، وخصوصا في عهد الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسين" ارتكزت على إغراء موسكو بالمساعدات والقروض الاقتصادية، والاستثمارات المشتركة المتنوعة، وذلك على أمل أن تستجيب الأخيرة لإيجاد حل ودي معها حول الأرخبيل المذكور.

غير أن تحسن أوضاع روسيا الاتحادية اقتصاديا وعسكريا في ظل خلفاء "يلتسين"، جعلها في غنى عن علاقات إقتصادية متميزة مع طوكيو، وبالتالي صارت أكثر تشددا في ما يتعلق بالسيادة على الجزر المتنازع عليها، خصوصا في ظل معرفتها بحاجة اليابانيين لموارد الطاقة الروسية.

أما اليابان التي أكدت بعد هذا التطور، ولا سيما في عام ١٩٩٣ ، تمسكها باتفاقية عام ١٩٥٦ فإنها عادت في الأسبوعين الماضيين إلى لغة يستشف منها أنها لا تزال متمسكة بسيادتها على الأرخبيل الذي تطلق عليه إسم "الأراضي الشمالية. فقد وصف رئيس الحكومة اليابانية "ناوتو كان" قيام الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" بزيارة إلى إحدى جزر الكوريل، (تحديدا جزيرة "كوناشير" بحسب تسميتها الروسية، و"كوناشيري" بحسب اسمها الياباني) بالعمل الاستفزازي الذي سوف يعيق علاقات البلدين ويحول دون تطورها. وعلى إثر هذا التعليق حول زيارة "ميدفيديف" (الأولى لزعيم روسي إلى أراضي الأرخبيل منذ إعلان اليابان استسلامها في أربعينات القرن المنصرم)استدعت الخارجية اليابانية السفير الروسي في طوكيو، وسلمته مذكرة احتجاج، فيما رد الروس على لسان وزير خارجيتهم "سيرغي لافروف" باستهجان موقف اليابانيين من قيام زعيم دولة صديقة بزيارة أراضي بلاده، خصوصا في هذا الوقت الذي ينتظر فيه زيارة "ميدفيديف" إلى اليابان للمشاركة في أعمال "منتدى التعاون في آسيا والمحيط الباسيفيكي" المعروف اختصارا باسم "أبيك"، والمقرر انعقاده في "يوكوهاما" في منتصف الشهر الجاري.

أما اقتصاديا، فتنبع أهمية جزر الكوريل من وجود العديد من المعادن في باطن أراضيها ومياهها، إضافة إلى ثروتها الهائلة من أسماك السردين و السالمون، وبعض الحيوانات التي يستفاد من لحومها وعظامها وفروها.

يعتقد الكثير من المراقبين أن الأزمتين الدبلوماسيتين اللتين خاضتهما طوكيو مؤخرا مع الصين وروسيا الإتحادية، تعكسان مدى افتقار الحكومة اليابانية الحالية بقيادة "الحزب الديمقراطي الياباني" إلى الخبرة في مجال السياسة الخارجية وهندسة العلاقات الدبلوماسية، مضيفين أنه لو كانت السلطة في اليابان اليوم بيد حزبها التاريخي الكبير "الحزب الليبرالي الحر" الذي حكمها – دون انقطاع إلا لفترة محدودة جدا – منذ هزيمتها في الحرب الكونية الثانية وحتى بداية العام الجاري، لما تصرفت طوكيو بذلك الشكل.

فرموز الحزب الليبرالي الحر من الساسة المخضرمين والمحنكين، ما كانوا بحاجة لتحسين صورتهم، أو تقوية نفوذهم، أو استعراض عضلاتهم أمام الشعب الياباني عبر التسبب في أزمات سياسية مع الصين التي تعتبر الشريك التجاري الأول لليابان، ومع روسيا التي تجاوز حجم مبادلاتها مع اليابان في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٣٠ بليون دولار، بل مع الدولة التي يعتمد اليابانيون كثيرا عليها كجهة مصدرة للطاقة، وكسوق رائجة لبضائعهم وتقنياتهم.

ولعل أفضل مثال على التفسير السابق الذي تبناه مراقبو الشأن الياباني، ما كتبته صحيفة "يوميوري شمبون" اليابانية واسعة الانتشار من أن الفوضى التي تسود الدبلوماسية اليابانية في عهد حكومة "الحزب الديمقراطي" هي التي شجعت الرئيس الروسي على زيارة جزيرة "كوناشير"، وهي التي جعلت موسكو تتحدى، وتصعد، وتقول بأن رئيسها يعتزم زيارة المزيد من الجزر في أرخبيل الكوريل. وهذا يتطابق كثيرا مع رأي صحيفة يابانية أخرى هي "نيكاي شمبون" التي كتب رئيس تحريرها مقالا قال فيه "أنه من المؤكد أن موسكو استغلت ثغرة في عمل الدبلوماسية اليابانية الحالي، بعد أدائها المشين في إدارة حادثة سفينة الصيد الصينية بالقرب من جزر سينكاكو/دياويو".

وتزامنت هذه التعليقات الصحفية السلبية حيال طريقة وأسلوب أداء الدبلوماسية اليابانية مع تطور آخر، يبدو أن حكومة الحزب الديمقراطي الحاكم في طوكيو تسرعت فيه، ونعني بذلك موقفها المتسرع الرافض لمقترح أمريكي باستضافة محادثات ثنائية بين طوكيو وبكين، بمساعدة أمريكية، من أجل التشاور وتسهيل التوصل إلى اتفاقية يابانية – صينية حول جزر سينكاكو/دياويو، وذلك من أجل ضمان الأمن والاستقرار في منطقة المحيط الباسيفيكي.

هل غيرت القاعدة أساليبها؟

حسين علي الحمداني

ما هي أهداف تنظيم القاعدة الآن ؟ وهل جفت منابع تمويله ؟ ولماذا يعمد لخطف الأجانب ؟

لكي نجيب على هذه الأسئلة وغيرها علينا أن نستقرئ من خلال الأحداث التي حصلت في مختلف بقاع العالم خلال الشهر الماضي حيث يمكننا أن نشخص مجموعة من الغايات التي يحاول تنظيم القاعدة تحقيقها ، فعملياته تندرج تحت ما يمكن تسميته بالعمليات الإعلامية، أي التي تكون غايتها الحقيقية تسليط الضوء عليه أو إبقاء الضوء مسلطا على هذا التنظيم الإرهابي ، ومحاولة إبرازه كتنظيم مناوئ للغرب والمسميات الملحقة بالغرب،كالامبريالية والكفار وغيرهما من التسميات التي تعج بها خطب منظّري هذا التنظيم.

وواحدة من عملياتهم التي استنكرها كل العالم هي جريمتهم في كنيسة سيدة النجاة في بغداد ، هذه العملية التي ربما منحتهم ضوءاً إعلامياً كبيراً خاصة وإنها تستهدف ديانة معينة وما ترتب على هذا الاستهداف من تداعيات خطيرة جدا على مسيحيي العراق بصورة خاصة والشرق بصورة عامة ، لاسيما إن مطالب القوى الإرهابية كانت أبعد من حدود العراق،في محاولة لجعل الإرهاب وسيلة وغاية في نفس الوقت ، وسيلة للقتل ، وغاية لتحقيق مزيد من التصدر لنشرات ألأخبار ، وصاحبته بيانات عديدة أصدرتها مجاميع إرهابية متخذة من الشبكة العنكبوتية وسيلة لذلك لتحقيق انتشار سريع وواسع.

ثم جاءت عملية الطرود المفخخة التي تم اكتشافها بسرعة من قبل أجهزة أمن ومخابرات دول المنطقة ، وهذا بحد ذاته فشل كبير لتنظيم القاعدة رغم انه برر عملية الطرود المفخخة هذه على إنها تمثل عمليات استنزاف اقتصادية للغرب، وعلل التنظيم ذلك في أحد مواقع الانترنت حيث قال التنظيم "ان الطرود التي ارسلت الى الولايات المتحدة الشهر الماضي لم يكن هدفها القتل بل التسبب بأكبر قدر ممكن من الاضطرابات الاقتصادية". وهذا يعني اعترافاً ضمنياً بفشل العملية بوقت مبكر .

خاصة إذا ما عرفنا بأن تنظيم القاعدة كان يقصد بأستنزاف اقتصاد الغرب أن تخصص الدول الغربية مزيدا من الأموال للأمن والمراقبة دون أن يعي هذا التنظيم الإرهابي بأن هذه الدول لديها من أجهزة المراقبة ما يكفي لمتابعة تحركات أية مجموعة، وبالتالي فإن العبء الاقتصادي لن يكون مؤثرا عليها لأن الأمن جزء مهم وحيوي من سياساتها من أجل حماية مواطنيها، وهذا ما تجلى بشكل واضح في مجموعة الإجراءات الأمنية التي اتخذتها ألمانيا بعد ثبوت وجود تهديدات لأنفاق المترو وغيرها دون أن يؤثر ذلك على انسيابية الحركة والخدمات المرتبطة بشبكة المترو .

العملية الثالثة هي اختطاف الفرنسيين وإعلان تنظيم القاعدة مسؤولية الاختطاف وفرضه مجموعة شروط على فرنسا بضمنها سحب القوات الفرنسية من أفغانستان ، إلغاء قانون منع النقاب ، دفع فدية سبعة ملايين يورو ، والتفاوض مع أسامة بن لادن مباشرة .

واذا ما أردنا تحليل طلبات هذا التنظيم في ما يتعلق بالرهائن الفرنسيين فإننا نجد بأن غايته الأولى تتمثل بطلب الفدية خاصة وانه يدرك جيدا بأن بلدا مثل فرنسا لا يمكن ان تتحكم بسياساته حفنة من الإرهابيين وتجعله يسحب قواته من كابل أو يعيد النظر بقوانين أقرت وشرعت،وبالتالي فإن الهدف الحقيقي لهذا التنظيم هو أخذ الفدية ومحاولة وضع كبيرهم الإرهابي بن لادن بصورة رجل العالم الذي بيده مفاتيح المفاوضات ! وهذا يعكس مجموعة حقائق أولها: ضعف الموارد المالية لهذا التنظيم وهذا ما اكتشفناه في العراق مسبقا وأشرنا إليه في أكثر من مناسبة، خاصة ان عناصر هذا التنظيم في العراق تقهقرت بفعل تصدينا لها وتجفيف الكثير من منابع تمويلها، وعلى ما يبدو فان هذا انعكس على مجمل عملياتهم في العالم والتي عادة ما يتم التخطيط لها والتمويل من مناطق الشرق الأوسط .

والذي يتابع أخبار وبيانات هذا التنظيم سيجد بأنه يتخبط ويحاول خداع نفسه والآخرين عبر تلفيقه أخباراً كاذبة، وقد تم كشف هذا من خلال خبر أعلنته ما تسمى بدولة العراق الإسلامية مقتل أربعة أردنيين هم «يوسف أنور الملقب بأبي شربي، وعبد الكريم طه سماره الملقب بأبي عبد الرحمن، وعلاء إبراهيم أحمد الملقب بأبي محمد، وخضر موسى رمضان المعروف بأبي حمزة».وهؤلاء قتلوا في معركة اشتبكوا خلالها مع الأميركيين. وقد يمكن تصديق هذا فيما لو اعلن من قبل الأمريكان الذين نفوا نفيا قاطعا حدوث أية معركة بينهم وبين مجاميع من تنظيم القاعدة في أية بقعة من ارض العراق ، وهذا يجعلنا نستنتج بأن هؤلاء قتلوا إما بأيدي القوات الأمنية العراقية التي تطارد فلولهم باستمرار أو إنهم من أولئك الذين فجروا أنفسهم في أسواق ومحال ومتاجر العراق من أجل قتل الشعب العراقي .

وبالتالي فإن المتابع يمكنه أن يشخص تكتيكاً جديداً يتبعه تنظيم القاعدة في جميع بقاع العرب والمسلمين تتمثل بالبحث عن مصادر تمويل جديدة ، محاولة إبقاء زعماء القوى الإرهابية بالواجهة الإعلامية ، محاولة زرع الفتنة بين الغرب والعرب